SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

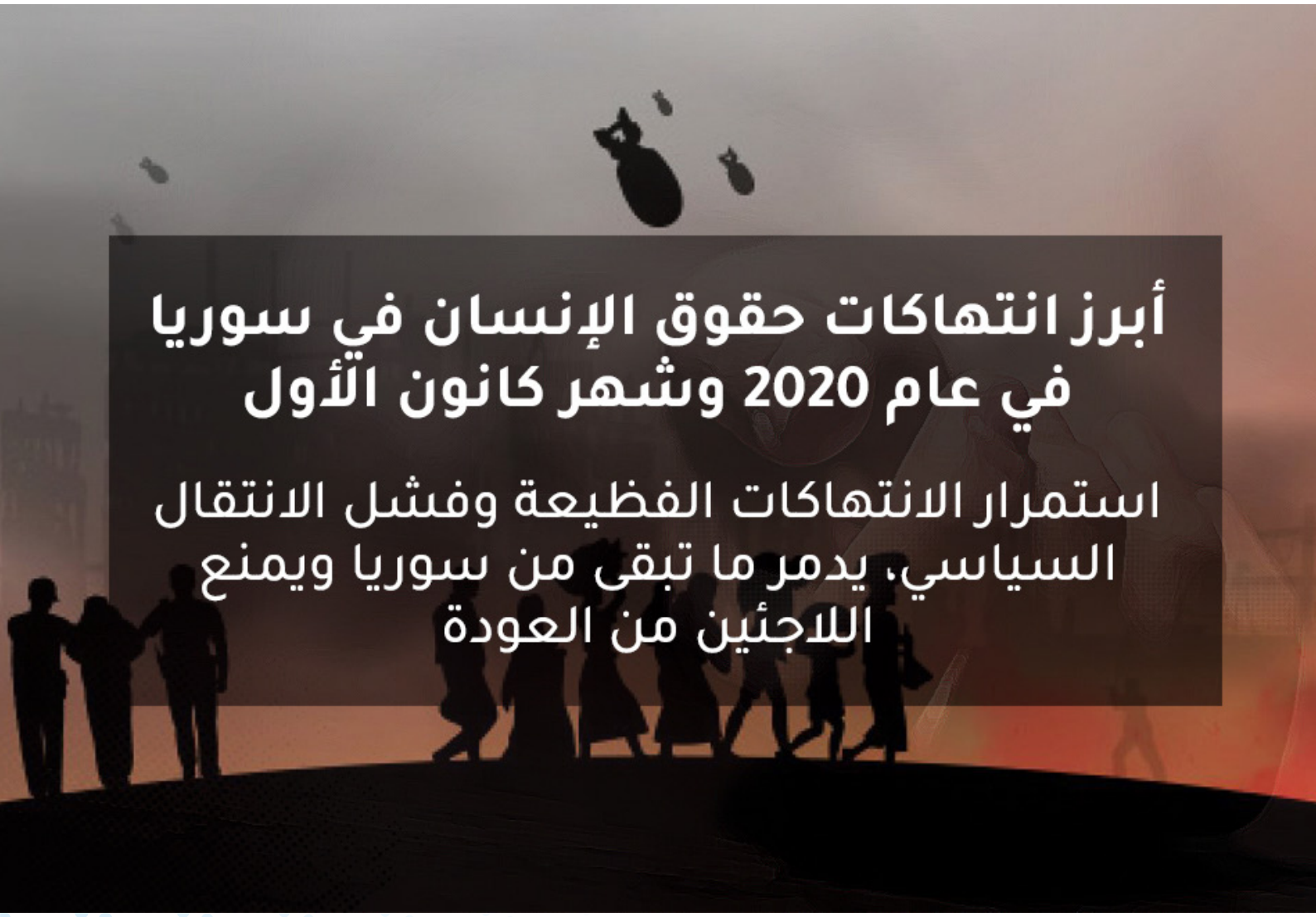

أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في عام 2020 وشهر كانون الأول

استمرار الانتهاكات الفظيعة وفشل الانتقال السياسي، يدمر ما تبقى من سوريا ويمنع اللاجئين من العودة

الإثنين 4 كانون الثاني 2021

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M210103

المحتوى

أولاً: مقدمة ومنهجية.....2

ثانياً: موجز عن أبرز الحوادث في كانون الأول 2020.....3

ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في عام 2020.....11

رابعاً: النظام السوري المسؤول الرئيس عن انتشار جائحة كوفيد-19.....29

خامساً: مرفقات.....32

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات.....32

أولاً: مقدمة ومنهجية:

شهدَت سوريا حجم انتهاكات غير مسبوق منذ انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار 2011، وتأتي عمليات القتل خارج نطاق القانون وعمليات الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري على رأس قائمة الانتهاكات التي تعرَّض لها المواطن السوري، وبدأ النظام السوري والميليشيات التابعة له ممارسةَ تلك الانتهاكات وغيرها واستمرَّ في ذلك كجهة وحيدة قرابة سبعة أشهر، ثم ما لبثت أن دخلت أطراف أخرى في انتهاك حقوق المواطن السوري، واستمرَّت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق ما يتمكن فريقها من التَّحقق منه، وتصاعدت تلك الانتهاكات بشكل كبير جداً في عامي 2012 و2013؛ ما دفعنا إلى تكثيف إصدار تقارير شهرية دورية تُسجِّل وتُبرز استمرار معاناة السوريين، وقد وصلت إلى ثمانية تقارير تصدرُ بداية كل شهر، وتمَّ بناء قاعدة بيانات واسعة تضمُّ مئات آلاف الحوادث التي تنضوي كل واحدة منها على نمط من أنماط الانتهاكات التي تمكنَّا من توثيقها.

مع نهاية عام 2018 ومع انخفاض حجم العنف عما كان عليه سابقاً، قمنا بتغيير في استراتيجيتنا السَّابقة وقمنا بجمع التقارير ضمنَ تقرير شهري واحد، يشمل أبرز الانتهاكات التي وقعت في سوريا، التي تمكنا من توثيقها، ويُركِّز تقريرنا هذا على حالة حقوق الإنسان في سوريا في عام 2020، وفي كانون الأول منه، ويستعرض حصيلة الضحايا المدنيين، الذين وثقنا مقتلهم في المدة ذاتها على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، إضافة إلى حصيلة حالات الاعتقال والإخفاء القسري، ويُسلِّط التقرير الضوء على الهجمات العشوائية واستخدام الأسلحة غير المشروعة (الذخائر العنقودية، الأسلحة الكيميائية، البراميل المتفجرة، الأسلحة الحارقة) وعلى عمليات الاعتداء على الأعيان المدنيَّة، التي تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها. وللاطلاع على منهجية عملنا في توثيق وأرشفة البيانات نرجو زيارة الرابط التالي الذي يوضح ذلك بشكل تفصيلي.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: موجز عن أبرز الحوادث في كانون الأول 2020:

على صعيد القصف والعمليات العسكرية:

واصلت قوات النظام السوري وميليشياته عمليات القصف المدفعي والصاروخي على مدن وبلدات ريف إدلب الجنوبي وريف حلب الغربي، لكن بوتيرة أخفض من الأشهر الثلاثة الأخيرة. رصدنا استخدام قوات النظام السوري أسلحة مضادة للدروع واستهدافها العديد من السيارات لمدنيين على عمق قرابة 5 كم عن خطوط التماس في ريف حماة الغربي وريف حلب الغربي، وقد أسفرت إحدى الحوادث عن مجزرة في ريف حماة راح ضحيتها 5 مدنيين في 26/ كانون الأول.

تراجعت وتيرة القصف الجوي الروسي في كانون الأول مقارنة مع الشهرين الماضيين فلم نرصد حدوث غارات على محافظة إدلب، في حين سجلنا غارات عدة على منطقة الكبينة في ريف اللاذقية في النصف الثاني من الشهر.

شهدت بادية ريف دير الزور الجنوبي، في هذا الشهر، معارك بين قوات النظام السوري والقوات الروسية ضد خلايا لتنظيم داعش.

استمرت في كانون الأول المعارك بين قوات سوريا الديمقراطية وقوات الجيش الوطني في ناحية عين عيسى بريف الرقة الشمالي، في محاولة من الأخيرة للتقدم وإحكام سيطرتها على المنطقة.
تواصلت التفجيرات (بعبوات ناسفة أو دراجات نارية وسيارات مفخخة) في معظم المناطق الخارجة عن سيطرة قوات النظام السوري، وفي منطقتي الباب وعفرين في ريف حلب على وجه التحديد، خلفت تلك التفجيرات ضحايا مدنيين.
ما زالت الألغام تحصد أرواح المدنيين، وكانت جلُّ الحوادث في الأراضي الزراعية القريبة من خطوط التماس بين قوات النظام السوري وفصائل في المعارضة المسلحة، وتسبَّبت في كانون الأول المنصرم، في مقتل مدنيين معظمهم من المزارعين وبشكل أساسي في ريف حلب الغربي ولم يكن الوضع أفضل حالاً في مناطق سيطرة قوات النظام السوري حيث سجَّلنا حوادث انفجار ألغام عدة في ريف حماة الشمالي، أسفرت عن خسائر بشرية.

كما سجَّلنا في كانون الأول استمرار عمليات الاغتيال في مناطق شمال غرب محافظة حلب وشرقها، وشرق محافظة دير الزور وشمالها أيضاً، وفي محافظة درعا، طالت العمليات مدنيين وعناصر شرطة، وقياديين سابقين في فصائل المعارضة المسلحة. استهدفت جلُّ عمليات الاغتيال في ريف دير الزور الشرقي التي نفذها مسلحون يركبون دراجات نارية عناصر من قوات سوريا الديمقراطية فأصدرت هذه القوات في 27/ كانون الأول قراراً عبر مكبرات الصوت بحظر الدراجات النارية في عدد من القرى والبلدات وتحديداً المنطقة الواصلة بين قرية جديد عكيدات وصولاً إلى بلدة ذيبان، وقامت بمصادرة عدد من الدراجات النارية وحرقها بسبب عدم التزام أصحابها بالحظر.

سيرت القوات التركية دورية واحدة غير مشتركة "مع القوات الروسية" على الطريق الدولي "M4" في 24/ كانون الأول، وواصلت سحب نقاط المراقبة التابعة لها من منطقة الصرمان في ريف إدلب الشرقي ومن ريف حلب الغربي.

وفي 7/ كانون الأول أعلن سيرغي تشيميزوف، المدير التنفيذي لشركة الصناعات الدفاعية الروسية "روستيخ"، أنه تم اختبار الطائرات المسيرة الهجومية "كلاشينكوف" خلال الأعمال القتالية في سوريا.

على صعيد الاعتقال والاختفاء القسري

لم تتوقف قوات النظام السوري في كانون الأول عن عمليات الملاحقات والاعتقالات التعسفية وطالت عدداً من المدنيين في أثناء محاولتهم السفر نحو المناطق الخارجة عن سيطرة قوات النظام السوري، واحتجزتهم قوات النظام السوري لدى مرورهم على نقاط التفتيش، كما سجلنا عمليات اعتقال وملاحقة بحق مواطنين على خلفية إجرائهم اتصالات هاتفية مع ذويهم وأصدقائهم المقيمين في المناطق الخارجة عن سيطرة قوات النظام.

كما لم تتوقف قوات النظام السوري في كانون الأول عن ملاحقة واعتقال الأشخاص الذين أجروا تسوية لأوضاعهم الأمنية في المناطق التي سبق لها أن وقَّعت اتفاقات تسوية مع النظام السوري، وتركَّزت هذه الاعتقالات في محافظتي درعا وريف دمشق، وحصل معظمها ضمن أُطر حملات دهم واعتقال جماعية.

وسجلنا عمليات اعتقال طالت عدداً من المدنيين على خلفية صلات قربى تربطهم بنشطاء في الحراك الشعبي أو معارضين للنظام السوري، كما رصدنا اعتقالات استهدفت مواطنين على خلفية انتقادهم للأوضاع المعيشية الصعبة في مناطق سيطرة النظام السوري.

من ناحية قوات سوريا الديمقراطية سجَّلنا في كانون الأول استمرارها في سياسة الاحتجاز التَّعسفي والإخفاء القسري لمدنيين تربطهم صلات قربى مع أشخاص في المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني، كما شنَّت حملات دهم واعتقال جماعية للعديد من المدنيين بينهم أطفال بذريعة محاربة خلايا تنظيم داعش، بعض هذه الحملات جرت بمساندة مروحيات تابعة لقوات التحالف الدولي.

وسجلنا في كانون الأول اختطاف قوات سوريا الديمقراطية أطفالاً بهدف اقتيادهم إلى معسكرات التدريب والتجنيد التابعة لها وتجنيدهم قسرياً، ومنعت عائلاتهم من التواصل معهم، ولم تصرِّح عن مصيرهم.

شهدَ كانون الأول عمليات احتجاز قامت بها هيئة تحرير الشام بحق المدنيين، تركَّزت في مدينة إدلب، وشملت نشطاء في مؤسسات مجتمع مدني وإعلاميين، ومعظم هذه الاعتقالات حصلت على خلفية التعبير عن آرائهم التي تنتقد سياسة إدارة الهيئة لمناطق سيطرتها.

من جهتها قامت المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني في كانون الأول بعمليات احتجاز تعسفي وخطف، استهدفت مدنيين بذرائع مختلفة كوجود صلات بينهم وبين قوات سوريا الديمقراطية، كما سجلنا عمليات اعتقال جماعية استهدفت القادمين من مناطق سيطرة النظام السوري، كما رصدنا حالات احتجاز جرت على خلفية عرقية.

على صعيد جائحة كوفيد-19:

ما زال وباء كوفيد-19 يفتك بالسوريين في عموم المناطق، وتسجل عشرات الوفيات يومياً بسببه، وسط غياب شبه كامل للإجراءات الاحترازية واستهتار كبير من قبل السلطات المسيطرة، وعجز شعبي عن تلبية هذه الإجراءات لظروف اقتصادية واجتماعية. لم يكن كانون الأول أفضل من سابقيه في هذا العام، ومن خلال رصدنا لواقع الإصابات والوفيات بين المواطنين نزداد يقيناً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان من اتساع الهوة بين الأرقام الفعلية وبين ما يتم رصده من قبل السلطات الحاكمة والإعلان عنه. في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري، تم الإعلان رسمياً من قبل وزارة الصحة عن 3547 حالة إصابة، و294 حالة وفاة في كانون الأول، وهي الحصيلة الشهرية الأعلى حتى الآن، لتبلغ الحصيلة الإجمالية المعلن عنها في 31/ كانون الأول 11434 حالة إصابة، و711 حالة وفاة.

كما سجَّلت الإصابات وحالات الوفاة بفيروس كورونا المستجد في شمال غرب سوريا، وفقَ ما أعلنه نظام الإنذار المبكر EWARN في كانون الأول 4268 إصابة، و143 حالة وفاة. وقد بلغت الحصيلة الإجمالية التي أعلنَ عنها في 31/ كانون الأول 20270 حالة إصابة، و385 حالة وفاة.

أما في شمال شرق سوريا، فقد بلغت الإصابات بفيروس كورونا حتى 30/ كانون الأول، 8024 حالة، منها 271 حالة وفاة، وفق ما تم الإعلان عنه من قبل هيئة الصحة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. نشير إلى أنه تم تسجيل 993 إصابة و76 حالة وفاة في كانون الأول.

على صعيد الوضع المعيشي

يستمر الانهيار الاقتصادي العام بانعكاساته على المواطن السوري الذي بات عاجزاً عن تأمين الغذاء اللائق به وبأسرته، وقد لاحظنا ازدياد انتشار ظاهرتي التسول والتشرد في معظم المناطق وخاصة في مناطق سيطرة قوات النظام السوري.

نظراً لغلاء أسعار مواد التدفئة يضطر المواطنون لاستخدام مواد تدفئة من النوع الرديء، والتي تتسبَّب في اندلاع حرائق جراء انفجار المدافئ، ووقوع خسائر بشرية في بعض هذه الحوادث، خاصة في المناطق الخارجة عن سيطرة قوات النظام السوري، وقد سجلنا وفاة طفلين في قرية الطيانة بريف دير الزور الشرقي بسبب انفجار المدفأة في 28/ كانون الأول.

مع تداعيات الأزمة الاقتصادية تُعاني سوق الدواء في مناطق سيطرة قوات النظام السوري من شحٍّ الأدوية وارتفاع أسعارها بشكل غير مسبوق، بحيث يصعب على المواطن ذي الدخل المحدود اقتناؤها، ومع فقدان بعض الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة يخشى على المرضى من تردي أوضاعهم الصحية وارتفاع معدل الوفيات بينهم.

استمر النظام السوري في التضييق على مواطنيه رغم الأزمة الاقتصادية التي تعانيها سوريا، فقامت العديد من البلديات بإزالة مخالفات بناء، وهدم أبنية تعتبر ملاذاً لعشرات الأسر وجلُّهم مشردون من منازلهم في مناطق أخرى.

شهد كانون الأول خروج عدد من المظاهرات في قرى وبلدات الشعيطات والشحيل بريف دير الزور الشرقي، التي طالبت بتحسين الوضع الخدمي والمعيشي في المنطقة وتأمين فرص عمل للعاطلين، قامت على إثرها قوات سوريا الديمقراطية بمداهمة عدد من منازل المدنيين واعتقال بعضهم واقتيادهم إلى جهات مجهولة.

صرح نذير ضبيان، مدير التجارة الخارجية للمؤسسة السورية للحبوب التابعة للنظام السوري في تصريح نشرته صحيفة البعث في 1/ كانون الأول/ 2020 أنه تمَّ الاعتذار عن 6 عقود من قبل شركات روسية بعد أن وقعت عقودها مع المؤسسة، وذلك لأسباب تتعلق بالتأخر في فتح الاعتمادات وارتفاع الأسعار العالمية، وتُقدر الكمية الإجمالية لجملة العقود التي اعتذرت عنها الشركات الروسية بنحو 450 ألف طن، بسعر 224 دولاراً للطن الواحد، يخشى في حال لم يتمكن النظام السوري من تأمين البديل أن يعاني المواطنون السوريون من أزمة أشد فيما يتعلق بالحصول على مادة الخبز.

في 19/ كانون الأول رفعت وزارة الداخلية وحماية المستهلك التابعة للنظام السوري سعر الطن الواحد من مادة الإسمنت للمرة الثانية في عام 2020، وبنسبة بلغت 80 % عن السعر السابق، حيث بلغ سعر الطن الواحد 125 ألف ليرة سورية.

في 23/ كانون الأول أصدر رئيس النظام السوري المرسوم التشريعي رقم (34) لعام 2020 القاضي بصرف منحة 50 ألف ليرة سورية (قرابة 17 دولار) لمرة واحدة للعاملين المدنيين والعسكريين و40 ألف ليرة سورية (قرابة 14 دولار) لأصحاب المعاشات التقاعدية من مدنيين وعسكريين.

على صعيد النزوح والتشريد القسري

شهدت ناحية عين عيسى في ريف الرقة حركة نزوح لمئات المدنيين الفارين من منازلهم جراء عمليات قصف الجيش الوطني للمنطقة، جلُّهم نزحوا باتجاه مدينة الرقة.
مع دخول فصل الشتاء تزداد الأوضاع الإنسانية سوءاً في مخيمات الشمال السوري وسط مخاوف من تشكُّل سيول تجرف الخيام وتتسبَّب في غرقها على غرار الأعوام السابقة، كما حصل في العاصفة المطرية التي شهدتها المنطقة في 14/ كانون الأول/ 2020، ومخاطر اندلاع الحرائق جراء استخدام وسائل تدفئة غير مناسبة.

في 16/ كانون الأول قام النظام السوري بإرغام أهالي ثلاثة من قرى وادي بردى "بسيمة وعين الفيجة وعين الخضراء" المهجرين على التجمع عند إحدى نقاط التفتيش (حاجز) وإجبارهم على الهتاف لرئيس النظام السوري بشار الأسد قبل السماح لهم بالدخول إلى قراهم لساعات فقط، بشرط أن يكونوا قد حصلوا على موافقة أمنية. نشير إلى أن أهالي وادي بردى قد خضعوا لاتفاق تشريد قسري تم التوصل إليه بين النظام السوري وفصائل في المعارضة المسلحة في كانون الثاني/ 2017 بعد حملة عسكرية شرسة على المنطقة.

في كانون الأول سمحت قوات سوريا الديمقراطية بخروج دفعتين من الأهالي من مخيم الهول في ريف الحسكة، الأولى بتاريخ 10/ كانون الأول، وتتألف من قرابة 350 شخص من أبناء محافظة الرقة، والثانية في 28/ كانون الأول، وتتألف من قرابة 67 شخصاً من أبناء محافظة دير الزور، غادر الأهالي المخيم باتجاه بلداتهم. من جانب آخر استعادت عدد من الدول الأوروبية عدداً من أفراد جالياتها -عوائل مزعوم ارتباطها بتنظيم داعش- من مخيم الهول في كانون الأول، حيث تسلَّمت أوزبكستان 98 شخصاً في 8/ كانون الأول، كما تسلَّمت كل من فنلندا وألمانيا، 8 و15 شخصاً (على الترتيب) في الـ 20 من الشهر، في حين تسلَّمت روسيا 19 شخصاً من مخيمي الهول والروج في الـ 26 من كانون الأول.

في 16/ كانون الأول قال مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، أن أزيد من 80 % من العائلات النازحة في جميع أنحاء البلاد الآن، دخلُها لا يغطي احتياجاتها. "والأسر التي تكون فيها المرأة المعيل الأساسي هي أسوأ حالاً - فهي تكسب 30 % أقل، في المتوسط، من حيث الدخل مقارنة بالعائلات النازحة الأخرى".

في 26/ كانون الأول أشعل مواطنون لبنانيون النار في مخيم دينة 009 في منطقة المنية شمال لبنان، وذلك إثر خلاف مع عمال سوريين يقيمون فيه، وقاموا بإطلاق الرصاص على المخيم وإشعال النار فيه، وقد امتدَّت النيران على كامل الخيم وشرَّدت ساكنيهم، الذين يعانون أساساً من سوء الأوضاع المعيشية، وبشكلٍ خاص الأطفال، وذلك في ظلِّ البرودة الشديدة، وخطورة تفشي فيروس كورونا المستجد. هذه الحادثة ليست الأولى التي يواجهها اللاجئون في لبنان في ظلِّ غياب التحقيقات والمحاسبة الكفيلة بحماية اللاجئين وردع أي طرف عن ممارسة الانتهاكات بحقهم.

على الصعيد السياسي والحقوقي

في 1/ كانون الأول صرَّحت سلوى عبد الله، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل التابعة للنظام السوري أن بعض القائمين على الجمعيات كونوا ثرواتهم في الحرب لكن وزارتها غير قادرة حالياً على ضبط هذا الموضوع.

في 2/ كانون الأول أصدر رئيس النظام السوري المرسوم رقم /325/ القاضي بإعفاء المهندس علاء منير إبراهيم من مهمته كمحافظ لمحافظة ريف دمشق، ونفَّذت وزارة المالية التابعة للنظام السوري في اليوم التالي حجزاً احتياطياً على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة له ولزوجته وثلاثة من أبنائه وفق القرار 2941.

في 3/ كانون الأول صرح جويل ريبورن، المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، خلال مؤتمر صحفي افتراضي عقده في مدينة إسطنبول التركية، أن أي انتخابات يجريها نظام الأسد عام 2021 خارج إطار قرار مجلس الأمن 2245 لن تتمتع بالشرعية، فالانتخابات يجب أن تكون تحت رعاية وضمان الأمم المتحدة، واتهم النظام السوري بالتباطؤ والعرقلة المستمرة لأعمال اللجنة الدستورية وأشار إلى أن روسيا مطالبة بالضغط على النظام للقيام بدور بناء وهادف.

استمرَّ النظام السوري بالترويج لعمله الحثيث على إعادة تأهيل الأبنية والمنشآت في المناطق التي خضعت لعمليات عسكرية وعودة أهاليها إليها، وقد رصدنا في 3/ كانون الأول افتتاح المخبز الآلي في مدينة حلفايا بريف محافظة حماة الشمالي، والذي كان قد شهدَ مجزرة كبيرة في عام 2012 عرفت بمجزرة الخبز، حين استهدف النظام السوري المدنيين أثناء شرائهم الخبز.

في 4/ كانون الأول اختتمت الجولة الرابعة من اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف، التي لم يتم التطرق فيها إلى موضوع الدستور، لكن أشار غير بيدرسون، المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا في البيان الختامي إلى أنه تم الاتفاق على أن المبادئ الدستورية ستكون على جدول الأعمال للجولة القادمة المقرر عقدها نهاية كانون الثاني 2021.

في 4/ كانون الأول لفت سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي في كلمته أمام المؤتمر الدولي "البحر الأبيض المتوسط والحوار الروماني" الانتباه إلى العقوبات الأمريكية والأوروبية الجديدة المفروضة على سوريا والمزاعم التي لا أساس لها والخالية من الأدلة ضد دمشق بشأن استخدام أسلحة كيمائية وارتكابها جرائم حرب.

في 9/ كانون الأول أعلنت وزارة الداخلية السودانية في بيان لها عن إلغاء قرار إعفاء السوريين من تأشيرات الدخول عند دخول السودان.

في 11/ كانون الأول أكّد فرناندو آرياس، رئيس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) خلال اجتماع عبر الفيديو لمجلس الأمن أن إعلان سوريا الأولي عن عدم وجود أسلحة كيميائية على أراضيها لا يمكن اعتباره دقيقاً وكاملاً، بينما أصرّت سوريا وحلفاؤها على أن تلك المخزونات تم تأكيد تدميرها بالكامل بحلول عام 2014.

وفي 15/ كانون الأول وافق مجلس الوزراء التابع للنظام السوري على إعادة تشغيل مطاري حلب واللاذقية وكذلك إعادة تشغيل مطار القامشلي الدولي لمدة مؤقتة.

في 17/ كانون الأول فازت الأمانة السورية للتنمية، التي تشرف عليها أسماء الأسد زوجة رئيس النظام السوري، برتبة محكم دولي في انتخابات هيئة التقييم الدولية عن مجموعة المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية وذلك خلال الدورة الخامسة عشرة لصون التراث الثقافي غير المادي في منظمة الأمم المتحدة للعلم والتربية والثقافة "يونيسكو" المنعقدة في باريس، نعتقد في الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن على اليونيسكو التراجع عن هذا القرار الذي يعطي مؤسسات تابعة للنظام السوري الذي قام بتدمير التراث الثقافي في سوريا، شرعية في المجتمع الدولي.

في 17/كانون الأول احتلت سوريا المرتبة الأخيرة في مؤشر الحريات الصادر عن معهد فرايزر للأبحاث[1] ومعهد كاتو[2] للعام 2020.

[1] معهد فريزر هو منظمة بحثية وتعليمية مستقلة وغير حزبية مقرها في كندا

[2] مركز أبحاث مكرس لمبادئ الحرية الفردية والحكومة المحدودة والأسواق الحرة والسلام. تأسست في عام 1977 يقوم باحثوها ومحللوها بإجراء أبحاث مستقلة وغير حزبية حول مجموعة واسعة من قضايا السياسة، مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية

في 18/ كانون الأول صرحت ماريا زاخاروفا، المتحدثة باسم الخارجية الروسية في بيان لها أن موسكو مستعدة للتعاون بشأن سوريا مع جميع الدول المعنية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وشدَّدت على أن روسيا لعبت دوراً رئيساً في توجيه ضربة ساحقة للإرهاب الدولي في سوريا.

صرح فيصل مقداد، وزير الخارجية في حكومة النظام السوري في لقاء صحفي بثته قناة RT الروسية في 19/ كانون الأول أن العقوبات الأمريكية أحادية الجانب تهدف للتأثير على الانتخابات الرئاسية القادمة.

في 20/ كانون الأول رحَّبت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالقرار الأخير الذي اتخذته الحكومة الأردنية للنظر في شهادات طالبي اللجوء واللاجئين الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، واعتبارها سارية حتى 30/ حزيران/ 2021، بصرف النظر عن تاريخ انتهاء الصلاحية.

في 30/ كانون الأول أصدرت منظمة أوتشا "خطة الاستجابة الإنسانية في سوريا لعام 2020" التي تحدد استجابة المجتمع الإنساني للاحتياجات الإنسانية والحماية واسعة النطاق طوال عام 2020، والتي أعدتها بالتشاور مع حكومة النظام السوري والتي أجمع الطرفان على أن الغاية من هذه الخطة تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب وبشكل مناسب للأشخاص المحتاجين وفقاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة. نستغرب في الشبكة السورية لحقوق الإنسان إصدار هذه الخطة قبل انتهاء العام بساعات فقط، كما ندعو إلى إيجاد منصة للمنظمات الإغاثية من أجل تنسيق العمل، ومفاوضة النظام السوري بشكل أكثر مركزية.

على صعيد مسار المحاسبة

في 10/ كانون الأول تقدم جو ويلسون، عضو الكونجرس الأمريكي، بمشروع قانون "أوقفوا القتل في سوريا" نيابة عن لجنة الدراسة الجمهورية بمجلس النواب، والذي يهدف لحظر الاعتراف بنظام الأسد كحكومة شرعية، أو الاعتراف بحق بشار الأسد في الترشّح لأي انتخابات مستقبلية في سوريا. كما يتضمن مقترحات لزيادة الضغط على نظام الأسد من أجل حماية المدنيين، منها عقوبات قاسية تطول الأسد وضباطه المسؤولين عن المعتقلات، ومسؤولين حكوميين في دول تساعد أو تطبع العلاقات مع سوريا، إضافة إلى مؤسسات وهيئات على صلة بالشبكة المالية لبشار الأسد.

في 11/ كانون الأول طالبت 7 دول أوروبية هي بريطانيا، وألمانيا، وبلجيكا، وإستونيا، وفرنسا، وأيرلندا، والنرويج، في جلسة مفتوحة لمجلس الأمن الدولي بشأن برنامج سوريا الكيميائي، بوضع ترتيبات لتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، مشددة على أنها "لن تتسامح" مع أي جهة متورطة فيها.

في 16/ كانون الأول أصدر مكتب المدعي العام الاتحادي في ألمانيا مذكرة توقيف موسَّعة بحق الطبيب السوري علاء الموسى في ولاية هيسن الألمانية على خلفية تهم موجهة إليه بارتكاب جرائم ضدَّ الإنسانية في أثناء ممارسته عمله في مشفى حمص العسكري قبل لجوئه إلى ألمانيا، والذي تم إلقاء القبض عليه في 22/ حزيران/ 2020.

في 22/ كانون الأول صدرت قائمة عقوبات أميركية جديدة على سوريا، أبرز المشمولين بها أفراد من عائلة أسماء الأسد، إضافة إلى مصرف سوريا المركزي، وشملت القائمة 7 أشخاص و10 كيانات.

ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في عام 2020:

يستعرض التقرير أبرز انتهاكات حقوق الإنسان التي وثَّقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2020 على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

القتل خارج نطاق القانون

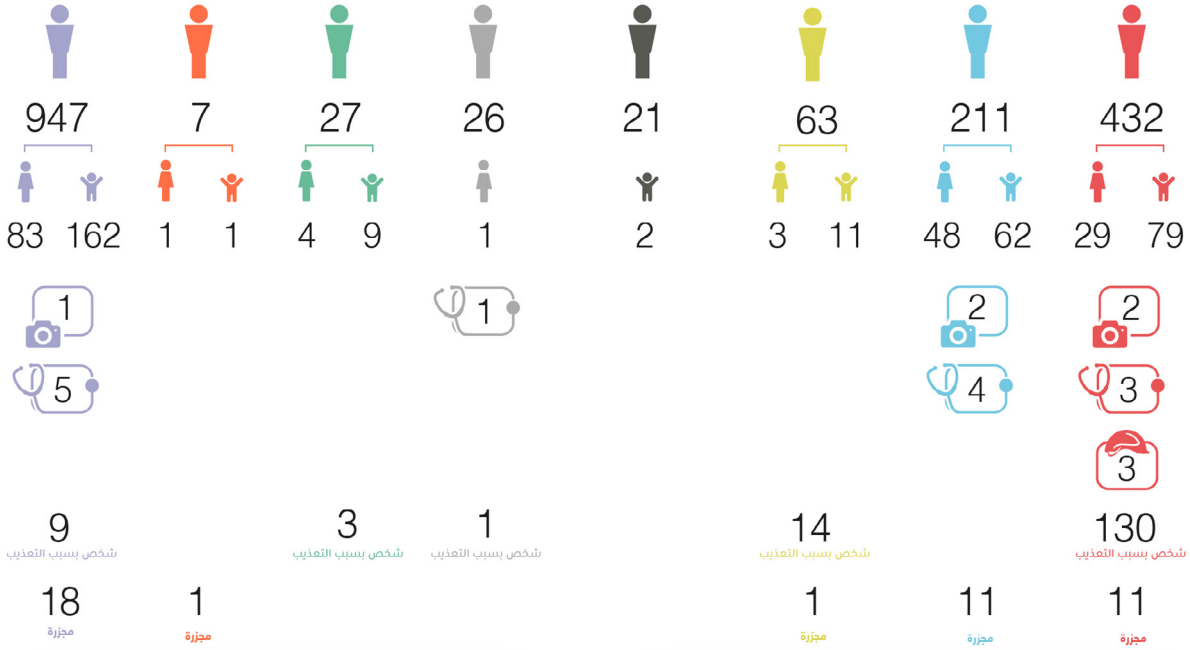

الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير المشروع

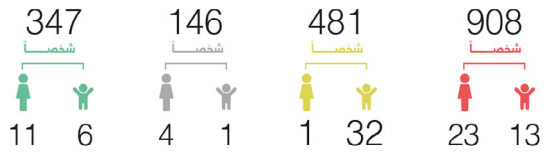

الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية

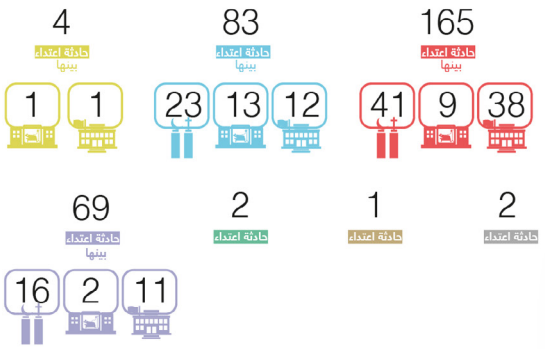

حصيلة الهجمات العشوائية والأسلحة غير المشروعة

ما لا يقل عن 474 برميلاً متفجراً ألقاها سلاح الطيران التابع لقوات النظام السوري؛ ما تسبَّب في مقتل 13 مدنياً، بينهم 4 طفلاً، و2 سيدة (أنثى بالغة)

كما يستعرض ما تمَّ توثيقه في شهر كانون الأول من العام ذاته

القتل خارج نطاق القانون

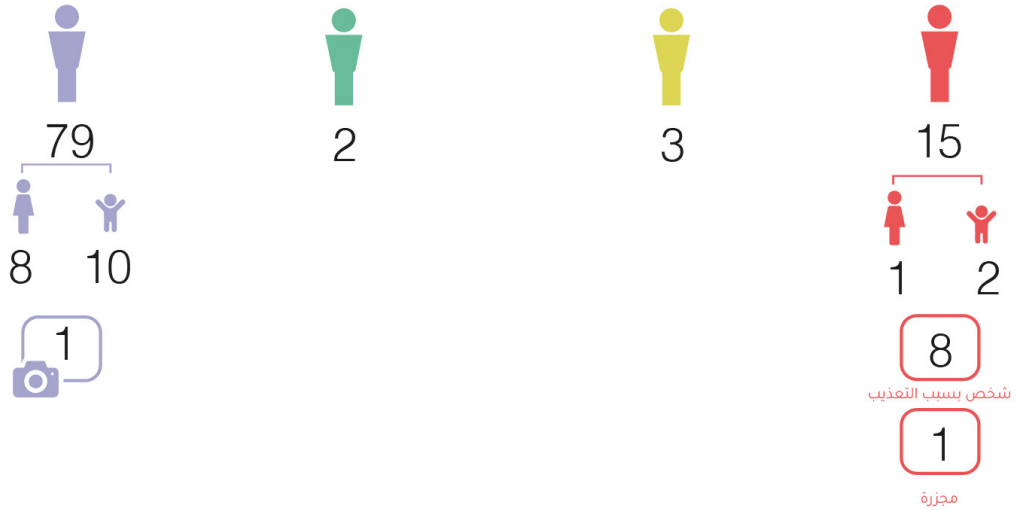

الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير المشروع

الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

1: في عام 2020:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2020 مقتل 1734 مدنياً، بينهم 326 طفلاً و169 سيدة (أنثى بالغة)، النسبة الأكبر منهم على يد جهات أخرى، من بين الضحايا 13 من الكوادر الطبية و5 من الكوادر الإعلامية، و3 من كوادر الدفاع المدني. كما وثقنا مقتل 157 شخصاً قضوا بسبب التعذيب. وسجلنا ما لا يقل عن 42 مجزرة. وقد أصدرنا تقريراً في الأول من الشهر الجاري يتحدَّث بشكل مفصَّل عن الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

أولاً: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)**[3]: 432 بينهم 79 طفلاً، و29 سيدة.
- **القوات الروسية:** 211 بينهم 62 طفلاً، و48 سيدة.
- **تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية):** 21 بينهم 2 طفلاً.
- **هيئة تحرير الشام**[4]**:** 26 بينهم 1 سيدة.
- **المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 27 بينهم 9 طفلاً، و4 سيدة.
- **قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):** 63 بينهم 11 طفلاً، و3 سيدة.
- **قوات التَّحالف الدولي:** 7 بينهم 1 طفلاً، و1 سيدة.

ثانياً: جهات أخرى:

وثقنا مقتل 947 مدنياً بينهم 162 طفلاً و83 سيدة على يد جهات أخرى يتوزعون على النحو التالي:

ألغام مجهولة المصدر: 109 بينهم 23 طفلاً، و10 سيدة.

قذائف مجهولة المصدر: 11 بينهم 4 طفلاً، و2 سيدة.

رصاص مجهول المصدر: 440 بينهم 35 طفلاً، و24 سيدة.

قتل على يد مجهولين: 125 بينهم 15 طفلاً، و21 سيدة.

تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 244 بينهم 73 طفلاً، و25 سيدة.

حرس الحدود التركي: 5 بينهم 2 طفلاً، و1 سيدة.

حرس الحدود الأردني: 1

القوات اللبنانية: 1 طفلاً.

الغرق: 10 بينهم 8 طفلاً.

عبث بالأسلحة: 1 طفلاً.

---

[3] نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.
وذلك مع إقرارنا بأن الأمم المتحدة وهيئاتها تستخدم مصطلح الحكومة السورية بشكل عام، إلا أننا نعتقد أنه غير دقيق مطلقاً في السياق السوري.

[4] صنفتها الأمم المتحدة منظمة إرهابية

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين الذين وثقنا مقتلهم في عام 2020، والتي بلغت 1734 مدنياً، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

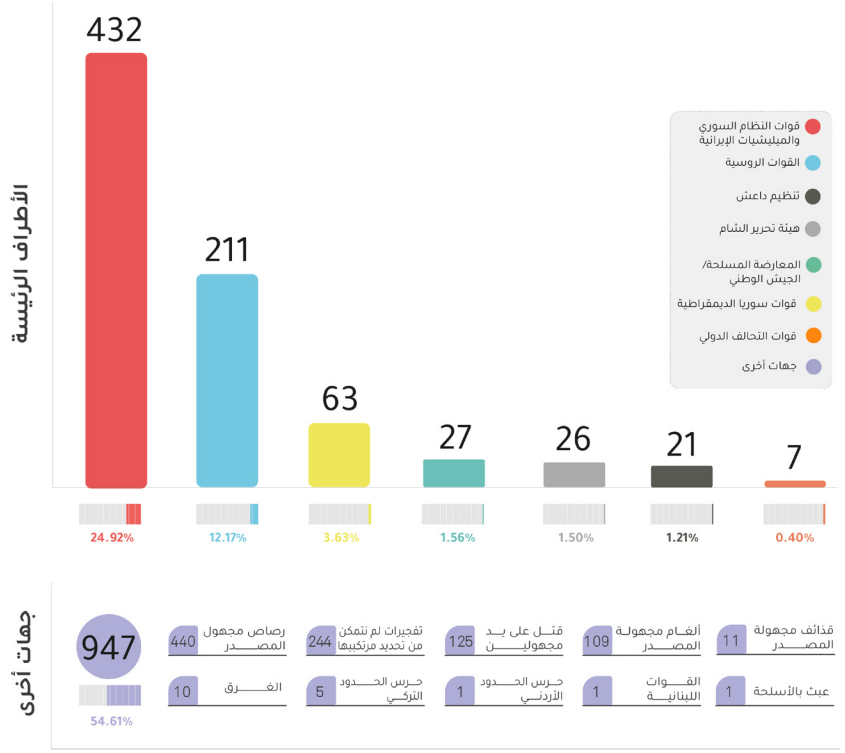

توزعت حصيلة الضحايا الأطفال الذين وثقنا مقتلهم في عام 2020، والتي بلغت 326 طفلاً، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

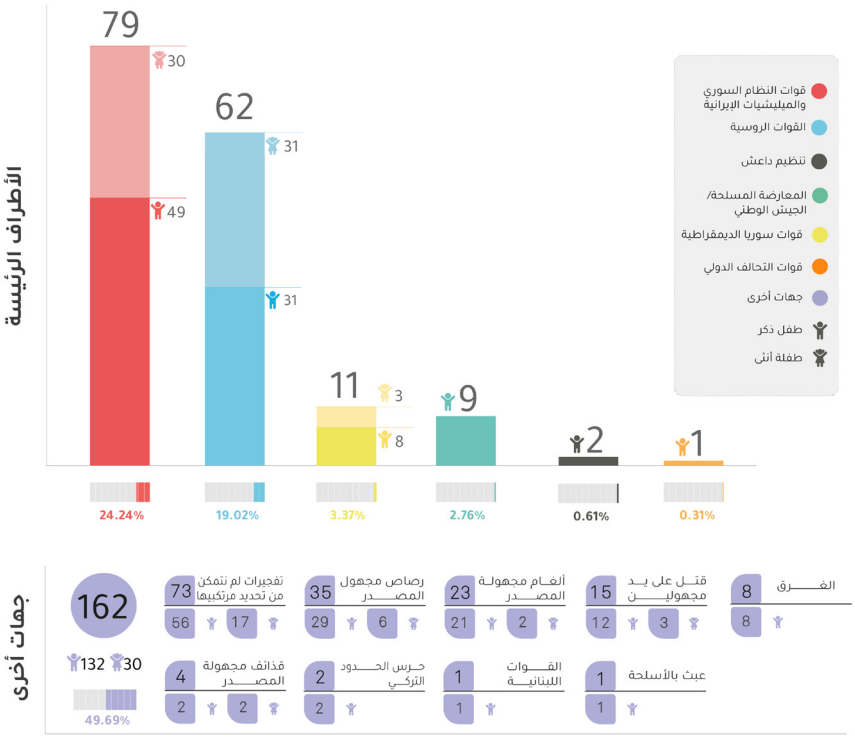

توزعت حصيلة الضحايا الإناث اللواتي وثقنا مقتلهن في عام 2020، والتي بلغت 263 أنثى، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

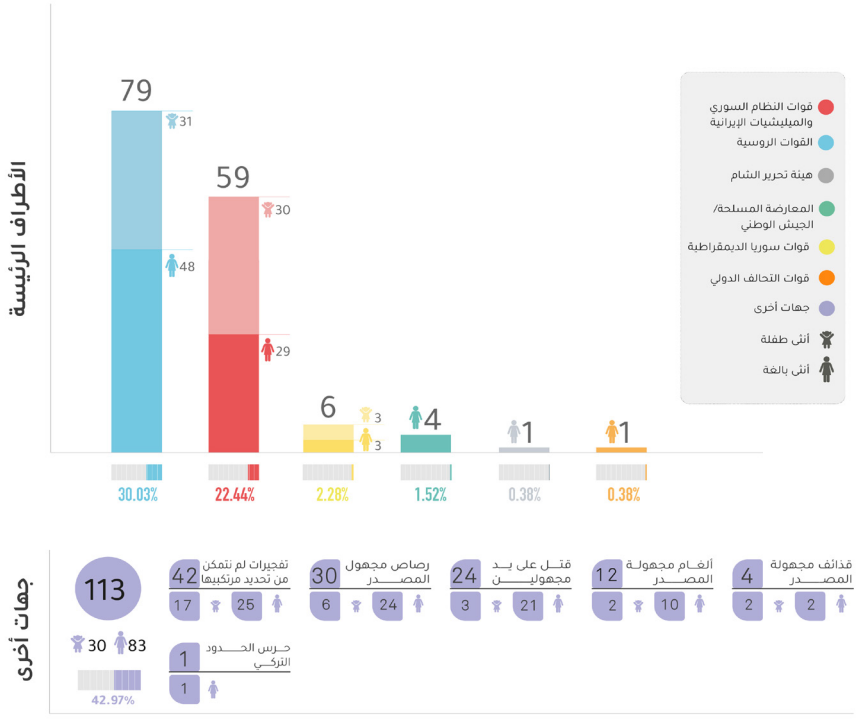

توزعت حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب في عام 2020، والتي بلغت 157 شخصاً، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

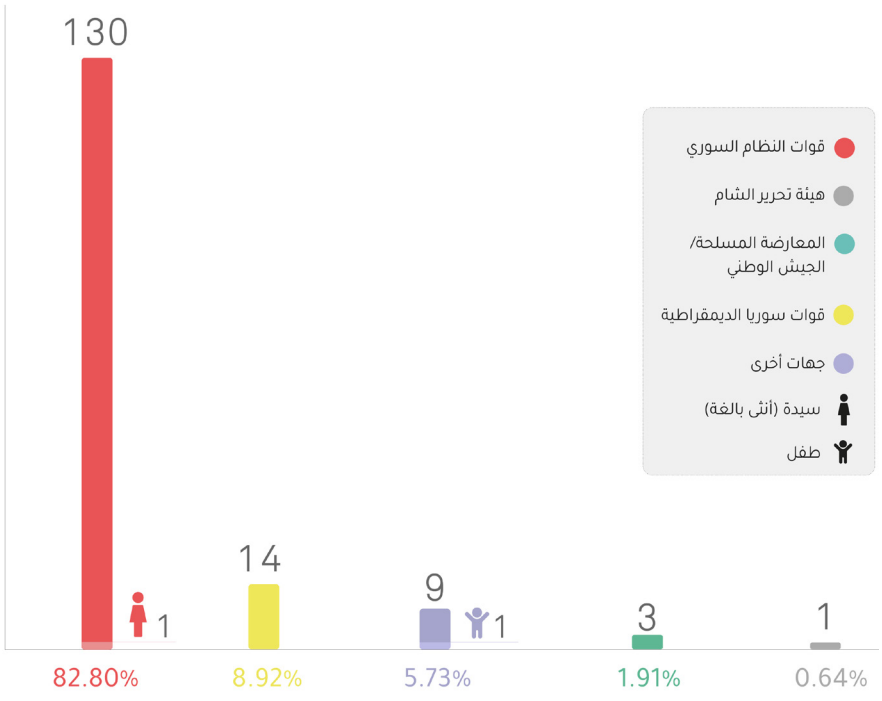

سجلنا مقتل 5 من الكوادر الإعلامية في عام 2020 يتوزعون بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

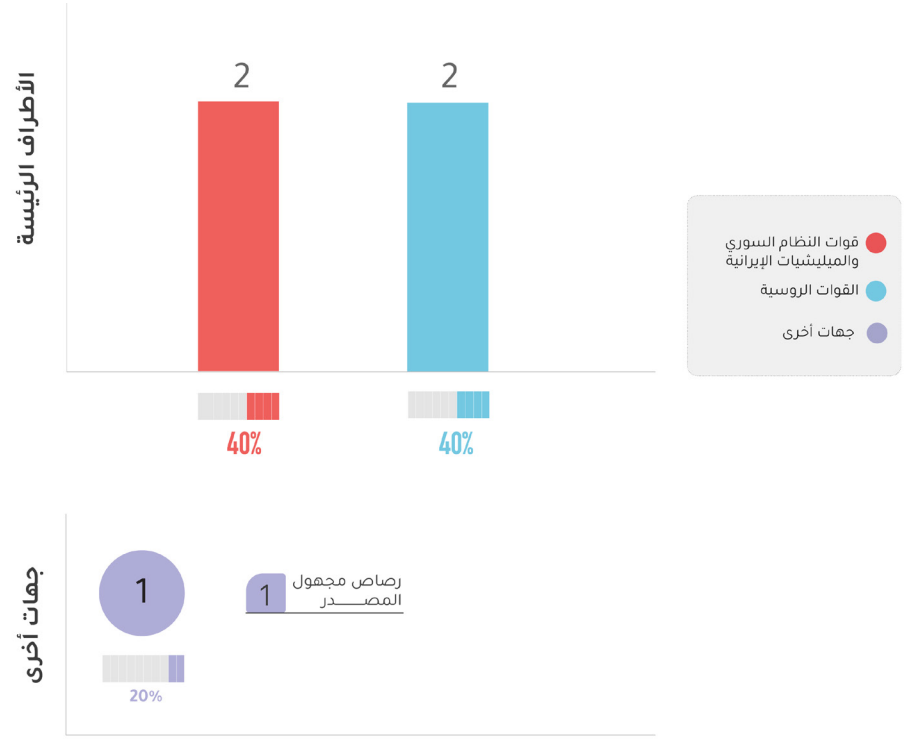

سجلنا مقتل 13 من الكوادر الطبية في عام 2020 يتوزعون بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

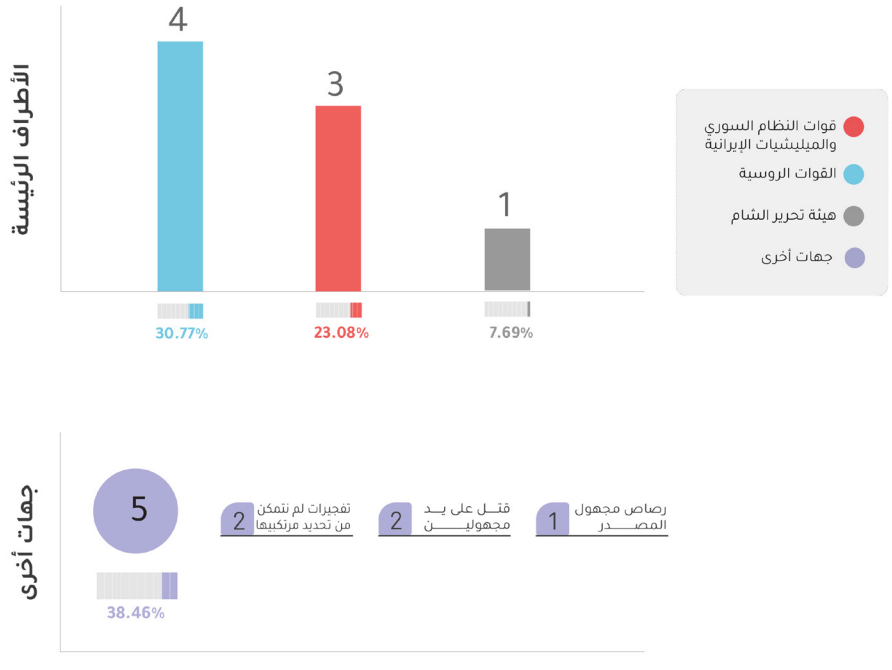

توزعت حصيلة المجازر التي تم توثيقها في عام 2020، والتي بلغت 42 مجزرة بحسب مرتكبيها من أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

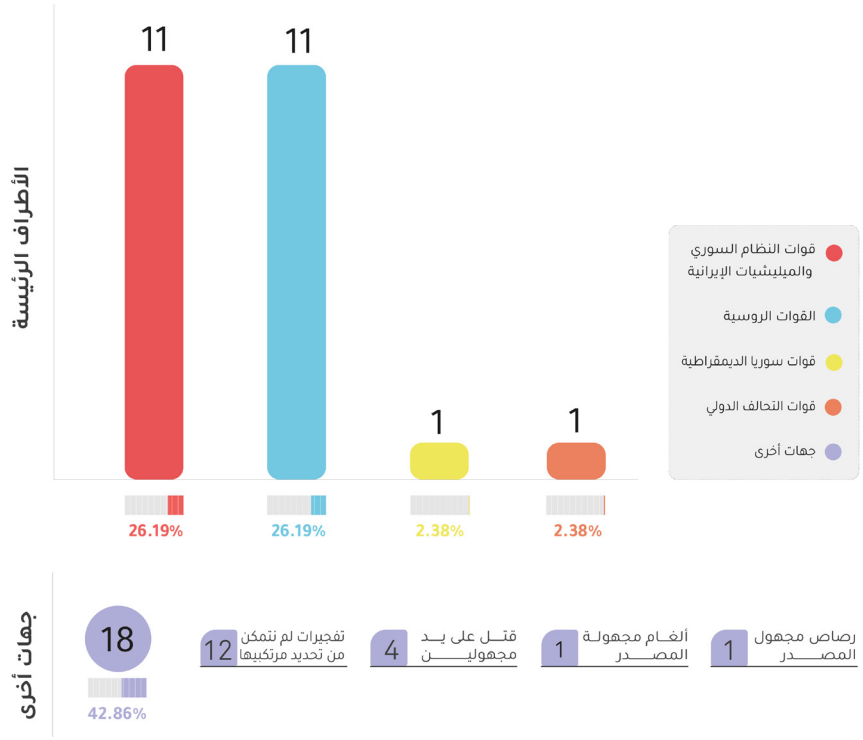

2: في كانون الأول 2020:

وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في شهر كانون الأول مقتل 99 مدنياً، بينهم 12 طفلاً و9 سيدة (أنثى بالغة) النسبة الأكبر منهم على يد جهات أخرى، من بين الضحايا 1 من الكوادر الإعلامية. كما وثقنا مقتل 8 شخصاً قضوا بسبب التعذيب. وسجلنا ما لا يقل عن مجزرة واحدة.

تتوزع حصيلة الضحايا بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

أولا: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري:** 15 بينهم 2 طفلاً، و1 سيدة.
- **المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 2
- **قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):** 3

ثانياً: جهات أخرى:

وثقنا مقتل 79 مدنياً بينهم 10 طفلاً و8 سيدة على يد جهات أخرى يتوزعون على النحو التالي:

ألغام مجهولة المصدر: 5 بينهم 2 طفلاً.

رصاص مجهول المصدر: 47 بينهم 5 طفلاً، و6 سيدة.

قتل على يد مجهولين: 21 بينهم 2 طفلاً، و2 سيدة.

تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 6 بينهم 1 طفلاً.

باء: الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري:

1: في عام 2020:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2020 ما لا يقل عن 1882 حالة اعتقال تعسفي بينها 52 طفلاً و39 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، كانت النسبة الأكبر منها على يد قوات النظام السوري في محافظات درعا فريف دمشق فحلب. وقد أصدرنا تقريراً في الثاني من الشهر الجاري يتحدَّث بشكل مفصَّل عن حصيلة حالات الاعتقال والاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

توزّعت حصيلة حالات الاعتقال التَّعسفي في عام 2020، والتي بلغت 1882 حالة، بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

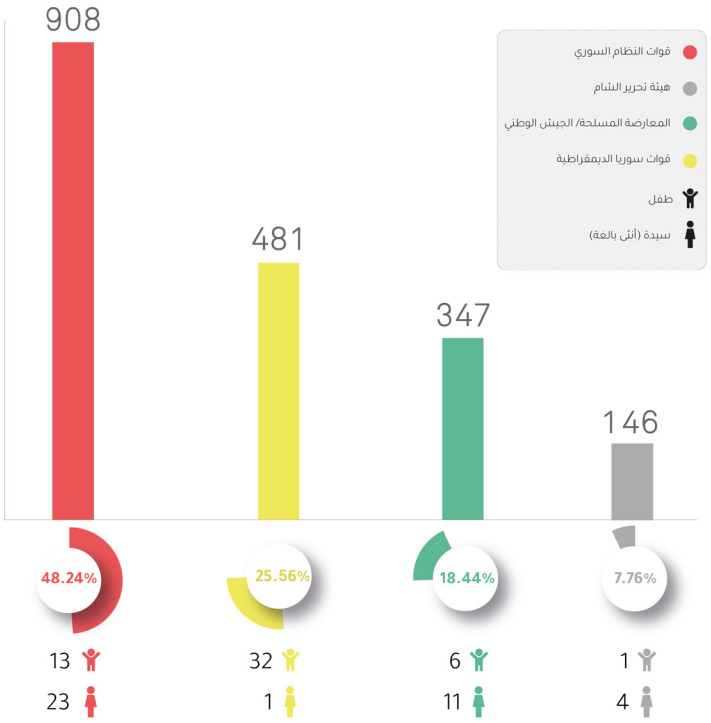

- **قوات النظام السوري:** 908 بينهم 13 طفلاً، و23 سيدة.
- **هيئة تحرير الشام:** 146 بينهم 1 طفلاً، و4 سيدة.
- **المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 347 بينهم 6 طفلاً، و11 سيدة.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 481، بينهم 32 طفلاً، و1 سيدة.

2: في كانون الأول 2020:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في شهر كانون الأول ما لا يقل عن 149 حالة اعتقال تعسفي بينها 9 طفلاً و2 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، كانت النسبة الأكبر منها على يد قوات النظام السوري في محافظات درعا فريف دمشق فدمشق.

تتوزَّع حصيلة الاعتقال التَّعسفي بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 78 بينهم 2 سيدة.
- **هيئة تحرير الشام:** 14
- **المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 26 بينهم 6 طفلاً.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 31 بينهم 3 طفلاً.

تاء: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

1: في عام 2020:

سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2020 ما لا يقل عن 326 حادثة اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة، 248 من هذه الهجمات كانت على يد قوات الحلف السوري الروسي ومعظمها في محافظة إدلب.

من بين هذه الهجمات وثَّقنا 62 حادثة اعتداء على منشآت تعليمية (مدارس ورياض أطفال)، و25 على منشآت طبية، و80 على أماكن عبادة.

تتوزع هذه الهجمات بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

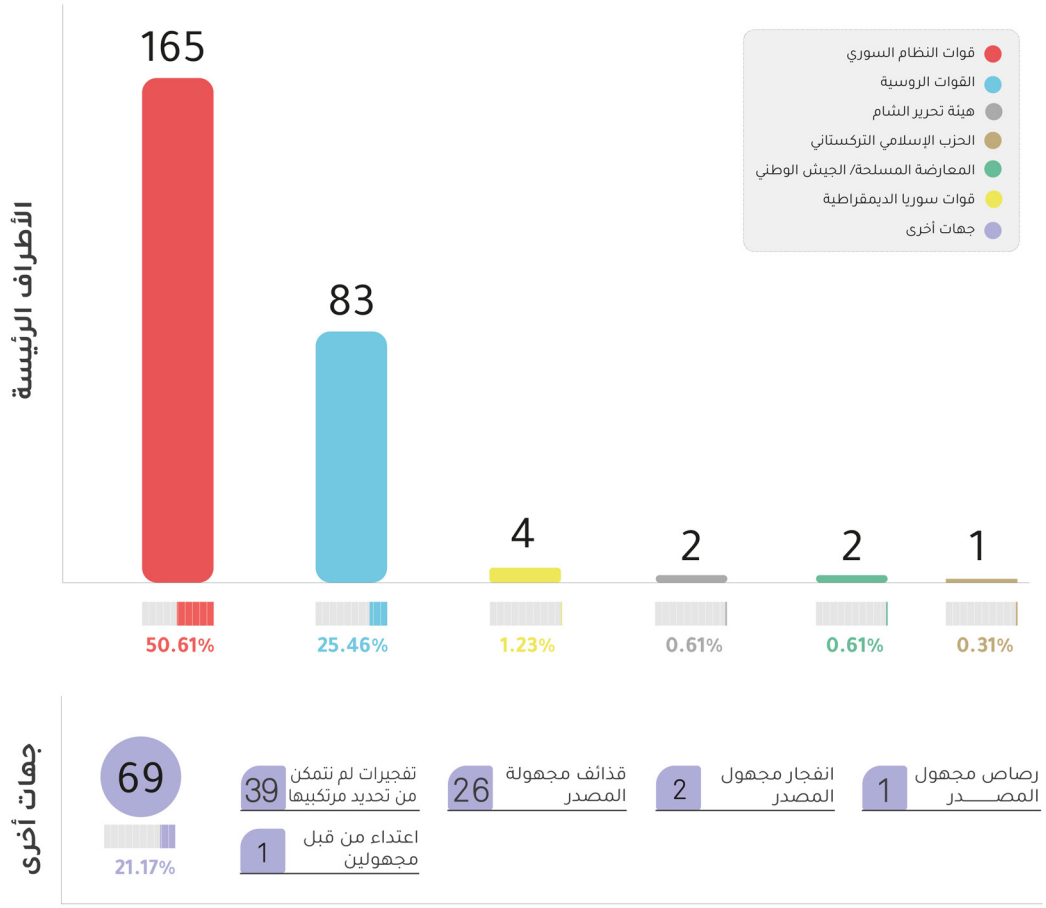

أولاً: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري:** 165
- **القوات الروسية:** 83
- **هيئة تحرير الشام:** 2
- **الحزب الإسلامي التركستاني:** 1
- **المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 2
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 4

ثانياً: جهات أخرى:

ارتكبت 69 حادثة اعتداء، توزعوا على النحو التالي:

- **تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها:** 39
- **قذائف مجهولة المصدر:** 26
- **اعتداء من قبل مجهولين:** 1
- **رصاص مجهول المصدر:** 1
- **انفجار مجهول المصدر:** 2

توزعت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة في عام 2020 على النحو التالي:

المركز المُعتدى عليه	الجهة الفاعلة									
	قوات النظام السوري	القوات الروسية	هيئة تحرير الشام	الحزب الإسلامي التركستاني	المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني	قوات سوريا الديمقراطية	جهات أخرى			
							تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها	قذائف مجهولة المصدر	اعتداء من قبل مجهولين	رصاص مجهول المصدر	انفجار مجهول المصدر
المراكز الحيوية الدينية											
المساجد	41	23	-	-	-	-	2	14	-	-	-
المراكز الحيوية التربوية											
المدارس	35	11	-	-	-	1	3	7	1	-	-
المعاهد التعليمية	3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجامعات	2	-	-	-	-	-	-	1	-	-	-
رياض الأطفال	3	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-
دور الأيتام	1		-	-	-	-	-	-	-	-	-
المراكز الحيوية الطبية											
المنشآت الطبية	9	13	-	-	-	1	2	-	-	-	-
سيارات الإسعاف		2	-	-	-	-	1	-	-	-	-
المراكز الحيوية الثقافية											
المتاحف	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المربعات السكانية											
الحدائق	1		-	-	-	-	1	-	-	-	-
الأسواق	21	2	-	-	-	1	18	1	-	-	-
الملاعب	2	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشارات الإنسانية الخاصة											
الهلال الأحمر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-
البنى التحتية											
محطات ومصادر الطاقة	-	-	-	1	1	-	4	-	-	-	-
مراكز الدفاع المدني	13	12	-	-	-	-		1	-	-	1
المنشآت والمصادر المائية	3	2	-	-	-	1	-	-	-	-	-
المقرات الخدمية الرسمية	10	5	-	-	1	-	2	2	-	-	-
الأفران	2	4	-	-	-	-	-	-	-	-	-
وسائط النقل	-	-	1	-	-	-	3	-	-		1
مزارع الحيوانات الداجنة	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقرات والمنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-
المنشآت الصناعية	7	3	-	-	-	-	1	-	-	-	-
منظمات المجتمع المدني	2	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-
مخيمات النازحين											
مخيمات النازحين	9	3	1	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع:	165	83	2	1	2	4	39	26	1	1	2

كما توزعت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية، والتي بلغت 326 حادثة في عام 2020 شهرياً على النحو التالي:

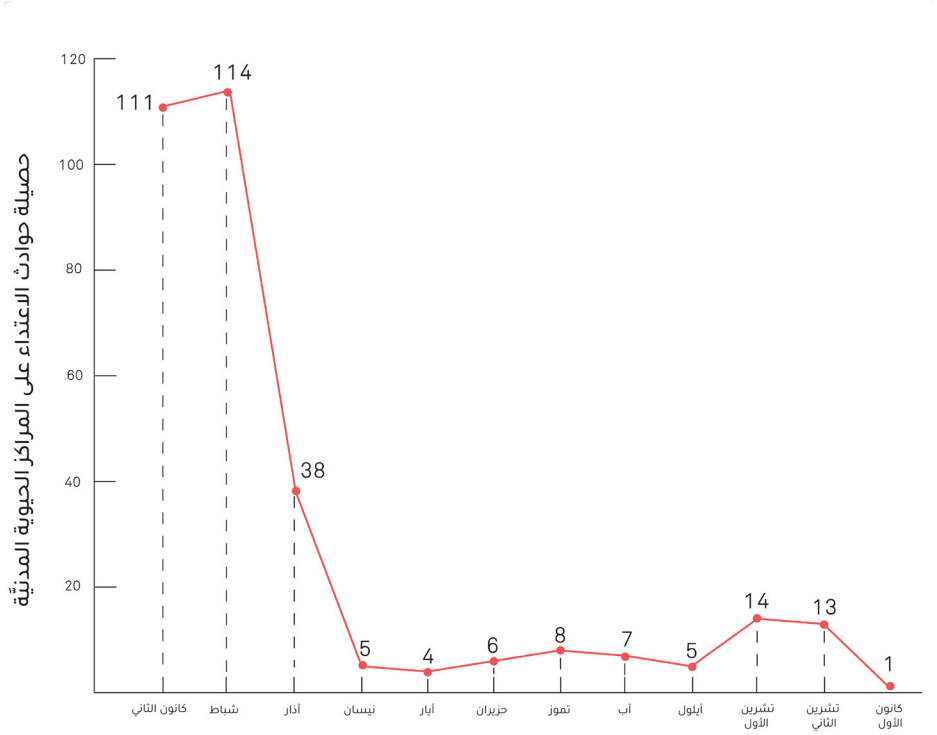

يُظهر المخطط انخفاضاً واضحاً في حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة في الأشهر التسعة الأخيرة من العام مقارنة مع الربع الأول منه، حيث كان لاتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيِّز التنفيذ في 6/ آذار الأثر في ذلك، إضافة إلى انتشار جائحة كوفيد-19 التي أثرت على إمكانات جيش النظام السوري وحلفائه، فيما استمرت التفجيرات على يد مجهولين والتي نعزو إليها النسبة الأعلى من حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية في الأشهر الأخيرة.

نستعرض فيما يلي أبرز حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة في عام 2020:

الأربعاء 15/ كانون الثاني/ 2020 قرابة الساعة 14:05 قصف طيران ثابت الجناح (MiG-23) تابع لقوات النظام السوري صاروخين على مدينة إدلب، استهدف أحدهما سوق الهال الملاصق للمتحف الوطني في منطقة دوار المحراب شرق المدينة؛ ما تسبّب بمجزرة، إضافةً إلى دمار جزئي في عدد من المحلات التجارية، وإصابة مرافق السوق بأضرار مادية كبيرة. تخضع مدينة إدلب لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة، وقد أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً تفصيلياً عن هذا الهجوم.

السبت 1/ شباط/ 2020 قرابة الساعة 23:30 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي قرابة أربعة صواريخ وسط مدينة الباب بريف محافظة حلب الشرقي، سقط أحدها على قبة مسجد شيخ دوشل في المدينة؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المسجد، إضافة إلى احتراق أثاثه وإصابة مواد إكسائه بأضرار مادية كبيرة، كما سقط صاروخٌ آخر قرب المسجد الكبير؛ تسبب في إصابة بنائه وأثاثه بأضرار مادية بسيطة. نُشير إلى أنها المرة الأولى التي تتعرّض فيها مدينة الباب لهجوم جوي من قبل قوات الحلف السوري الروسي، منذ خضوعها لسيطرة قوات الجيش الوطني في شباط 2017. تخضع المدينة لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

أضرار إثر هجوم جوي نعتقد أنه روسي على مسجد شيخ دوشيل في مدينة الباب/ حلب - 1/ شباط/ 2020

الإثنين 3/ شباط/ 2020 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ روضة براعم المستقبل للأطفال في جمعية الأرمن في منطقة بالا بريف محافظة حلب الغربي؛ ما تسبب بخسائر بشرية، إضافةً إلى دمار جزئي في بناء الروضة، وإصابة أثاثها بأضرار مادية كبيرة. تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الثلاثاء 4/ شباط/ 2020 قصفت قوات سوريا الديمقراطية بقذائف المدفعية الثقيلة وراجمة الصواريخ -بشكلٍ متزامن- وسط مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، استهدف القصف مدرسة الاتحاد العربي -في أثناء إقامة إحدى الدورات التعليمية داخل المدرسة-؛ ما أدى إلى مقتل أحد طلاب الدورة التعليمية، وإصابة 8 آخرين بجراح، إضافةً إلى دمار جزئي في بناء المدرسة، وإصابة أثاثها بأضرار مادية متوسطة. تخضع مدينة عفرين لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

الثلاثاء 11/ شباط/ 2020 قرابة الساعة 10:00 شنّ طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري غارة بالرشاشات الثقيلة على مركز كفر تعال الصحي في قرية كفر تعال بريف محافظة حلب الغربي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المركز، وإصابة معداته وأثاثه بأضرار مادية متوسطة. تخضع قرية كفر تعال لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الجمعة 21/ شباط/ 2020 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ المسجد الكبير الأثري في مدينة سرمين بريف محافظة إدلب الشمالي؛ ما أدى إلى دمار في بناء المسجد وأثاثه بشكل شبه كامل، وخروجه عن الخدمة. تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

مقطع مصور يستعرض الدمار إثر هجوم جوي نعتقد أنه روسي على المسجد الكبير الأثري في مدينة سرمين/ إدلب - 21/ شباط/ 2020

الثلاثاء 25/ شباط/ 2020 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري صاروخاً أمام مشفى إدلب المركزي المعروف باسم مشفى المحافظة -المدعوم من قبل الجمعية الطبية السورية الأمريكية (SAMS)- في مدينة إدلب؛ ما أدى إلى إصابة أربعة من الكادر الطبي بجراح، بينهم طبيب، إضافةً إلى إصابة بناء المشفى ومعداته وأثاثه بأضرار مادية كبيرة. نشير إلى أنّ المشفى يتخذ من مبنى المحافظة سابقاً في مدينة إدلب مقراً له. تخضع مدينة إدلب لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.
وقدر أصدرت الجمعية الطبية السورية الأمريكية (SAMS) بياناً عبر موقعها الرسمي تدين فيه الاعتداء

الخميس 5/ آذار/ 2020 قرابة الساعة 02:05 نفذ طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي غارة استخدم فيها صاروخين على الأقل استهدفا مدجنة، يقيم فيها نازحون من ريفي إدلب وحلب، تقع المدجنة في الأطراف الغربية لبلدة معرة مصرين بريف محافظة إدلب الشمالي، -على بعد قرابة 2 كم خط نظر- على الطريق الواصل بين معرة مصرين وباتنتة. يتألف بناء المدجنة من هنغارين لتربية الدجاج يلتقيان في الجهة الغربية ببناء سكني مؤلف من طابقين يقيم فيه نازحون، كما يوجد عند مدخل المدجنة بناء للحرس يقيم فيه نازحون أيضاً.

قرابة الساعة 02:27 وبعد بدء عمليات انتشال الجرحى والمصابين عاود الطيران ذاته استهدافه للمكان بصاروخين على الأقل، لم يُسفر الهجوم عن ضحايا أو مصابين في فرق المسعفين لتمكنهم من الابتعاد عن المكان قبل تنفيذ الهجوم. نشير إلى أننا لم نتمكن من التحقق بدقة من عدد الصواريخ وموقع سقوط كل منها حتى لحظة إعداد هذا التقرير؛ نظراً لأن الهجمات تم تنفيذها ليلاً، ولأننا لم نتمكن من زيارة موقع الحادثة حتى الآن. تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

تسبَّب الهجومان في مجزرة ضحاياها نازحون، إضافة إلى نفوق مئات الطيور التي كانت في الهنغارات، ودمار شبه كامل في مبنى المدجنة وبعض المنازل المحيطة به. وقد أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً حول الحادثة.

دمار إثر هجوم جوي نعتقد أنه روسي على مدجنة في بلدة معرة مصرين/ إدلب في 5/ آذار/ 2020 - بعدسة عارف وتد

الإثنين 13/ تموز/ 2020 قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري -المتمركزة في مدينة كفر نبل بريف محافظة إدلب الجنوبي- المسجد الشمالي في قرية الموزرة في جبل الزاوية بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المسجد، وإصابة أثاثه بأضرار مادية متوسطة. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الخميس 13/ آب/ 2020 اقتحمت عناصر تابعة لقوات سوريا الديمقراطية محطة تصفية مياه الشرب في مدينة الشحيل بريف محافظة دير الزور الشرقي، وقاموا بعمليات تحطيم وتخريب لمضخّات ولوحات التحكم والمراقبة وبعض التجهيزات الخاصة بالمحطة؛ ما أدى إلى خروجها عن الخدمة. تخضع المدينة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

الخميس 20/ آب/ 2020 انفجرت سيارة مفخخة مجهولة المصدر في سوق شعبي في بلدة سلوك التابعة لمدينة تل أبيض بريف محافظة الرقة الشمالي؛ ما تسبب بخسائر بشرية، إضافةً إلى إصابة 10 محلات تجارية ومرافق السوق بأضرار مادية كبيرة، ما زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحاول الوصول إلى شهود وناجين من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل. تخضع بلدة سلوك لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

الإثنين 14/ أيلول/ 2020 أطلق مسلحون مجهولون الرصاص على سيارة تابعة لمنظمة الهلال الأحمر التركي في أثناء مرورها في منطقة تل بطال التابعة لمدينة الباب بريف محافظة حلب الشمالي؛ ما أدى إلى مقتل أحد كوادر المنظمة وإصابة آخر بجراح، إضافةً إلى إصابة هيكل السيارة بأضرار مادية بسيطة. ما زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحاول الوصول إلى شهود من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل. تخضع المنطقة لسيطرة المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني وقت الحادثة.

ليل الثلاثاء 27/ تشرين الأول/ 2020 قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري -متمركزة في معسكر الحامدية قرب مدينة معرة النعمان بريف محافظة إدلب الجنوبي- قذائف عدة على مدينة أريحا بريف محافظة إدلب الجنوبي، سقطت إحدى القذائف في الساحة الرئيسة داخل مركز الدفاع المدني شمال المدينة؛ ما أدى إلى إصابة بناء المركز بأضرار مادية بسيطة إضافة إلى إصابة سيارتَي إسعاف تابعتَين له بأضرار مادية متفاوتة. تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن منظمة الدفاع المدني تتَّخذ من مبنى كراج الانطلاق سابقاً مركزاً لها. تخضع مدينة أريحا لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.
وقد نشرت منظمة الدفاع المدني السوري خبراً عن استهداف المركز عبرَ حسابها الرسمي باللغة العربية على منصة التواصل الاجتماعي "تويتر".

أضرار في سيارة إسعاف تابعة للدفاع المدني إثر هجوم أرضي للنظام السوري استهدف مركز الدفاع المدني في مدينة أريحا/ إدلب - 27/ تشرين الأول/ 2020

الثلاثاء 24/ تشرين الثاني/ 2020 حصل انفجار مجهول السبب والمصدر في جسر النحل المعروف باسم جسر الخشب الواقع على الطريق الدولي اللاذقية - حلب والمعروف باسم "M4" قرب بلدة محمبل بريف محافظة إدلب الغربي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في الجسر، وخروجه عن الخدمة. ما زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحاول الوصول إلى شهود من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل. تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

2: في كانون الأول 2020:

سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في كانون الأول ما لا يقل عن حادثة اعتداء واحدة ارتكبتها قوات الجيش الوطني في محافظة الحسكة.

الإثنين 7/ كانون الأول/ 2020 قامت عناصر تابعة لقوات الجيش الوطني بإتلاف محوّل كهربائي يزوّد قرية لوذي التابعة لمدينة رأس العين بريف محافظة الحسكة الشمالي الغربي بالكهرباء، وبسرقة أسلاك النحاس منه؛ ما أدى لحرمان القرية من الطاقة الكهربائية. تخضع القرية لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

ثاء: حصيلة الهجمات العشوائية والأسلحة غير المشروعة:

1: في عام 2020:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في 2020 ما لا يقل عن 4 هجمات استخدمت فيها الذخائر العنقودية، كانت جميعها على يد قوات النظام السوري في محافظتي إدلب وحماة، وقد تسبَّبت هذه الهجمات في مقتل 13 مدنياً بينهم 7 طفلاً، و3 سيدة، وإصابة 27 شخصاً.

وألقى طيران النظام السوري المروحي وثابت الجناح ما لا يقل عن 474 برميلاً متفجراً في كل من محافظات إدلب وحلب وحماة، وقد تسبَّبت هذه الهجمات في مقتل 13 مدنياً، بينهم 4 طفلاً، و2 سيدة. وتضرر ما لا يقل عن 27 مركزاً حيوياً مدنياً، بينهم 5 مدرسة، و8 أماكن عبادة، و2 منشآت طبية.

نستعرض فيما يلي أبرز حوادث الهجمات العشوائية واستخدام الأسلحة غير المشروعة التي تمكنا من توثيقها في عام 2020:

الأربعاء 15/ كانون الثاني/ 2020 قرابة الساعة 15:45 ألقى الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري برميلاً مُتفجراً قرب مركز الدفاع المدني جنوب قرية شنان في جبل الزاوية بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى إصابة بناء المركز وأثاثه بأضرار مادية متوسطة. تخضع قرية شنان لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الأحد 9/ شباط/ 2020 ألقى الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري براميل متفجرة عدة على أطراف قرية الشيخ علي بريف محافظة حلب الغربي؛ ما أدى إلى مقتل 3 مدنياً، وإصابة آخرين بجراح. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

2: في كانون الأول 2020:

لم نتمكن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيق أية هجمات عشوائية أو استخدام لأسلحة غير مشروعة في شهر كانون الأول.

رابعاً: النظام السوري المسؤول الرئيس عن انتشار جائحة كوفيد-19:

اجتاح وباء كوفيد-19 معظم دول العالم، وتسبَّب في أعداد هائلة من الإصابات والوفيات، وقد تعاملت معه أغلب دول العالم بجدية وأصدرت قرارات استثنائية، وهي دول مستقرة، وأعلنت دول كثيرة عن رغبتها باستقطاب وتوظيف كوادر طبية، كما أفرجت بعض الحكومات عن أعداد كبيرة من المعتقلين والمحتجزين.

تعامل النظام السوري باستخفاف وإهمال شديدين منذ بداية تفشي الوباء عالمياً، وقد أعلنت دول عدة منذ مطلع آذار 2020 عن وصول حالات مصابة قادمة من سوريا إليها، إلا أن النظام السوري استمرَّ في حالة الإنكار لوجود أية إصابات في سوريا حتى 22/ آذار.

لا يُميِّز فيروس كورونا المستجد بين شخص وآخر أو بين منطقة وأخرى، وتُعاني كافة المناطق التي شهدت عمليات قصف وتدمير وتشريد قسري من تحديات إضافية، وبشكل خاص إدلب وما حولها، ولا يمكن مقارنتها بأية مناطق أخرى، وفي مقدمة هذه التحديات يأتي قرابة 1.1 مليون مواطن سوري تم تشريدهم منذ منتصف كانون الأول/ 2019 حتى بداية آذار/ 2020 ويجب أن تتركز جهود المساعدات الإنسانية بشكل استثنائي على هؤلاء في المناطق التي تشردوا إليها، مما يجعلهم عرضة أكثر من غيرهم للإصابة في الفيروس، وذلك لعدة عوامل، من أبرزها:

- إنَّ منطقة إدلب وريف حلب الشمالي الغربي وما حولها تُعاني مسبقاً من اكتظاظ سكاني كبير بسبب نزوح عشرات آلاف السوريين إليها سابقاً من مناطق عدة مثل الغوطة الشرقية، وريف حمص الشمالي، ومن جنوب سوريا، وأرياف إدلب وحماة مؤخراً، وهذا أمر يصعِّب من عملية التباعد الجسدي الاجتماعي.
- يقطن أغلب هؤلاء ضمن مخيمات عشوائية أو أبنية غير مؤهلة للسَّكن (كالمدارس والدكاكين والشقق غير الجاهزة، والأبنية المهدمة، مغارات..)، التي تفتقر إلى البنى التحية الصحية كدورات المياه وشبكات الصرف الصحي المؤهلة والمياه النقية، ما يجعل مخصصات المياه اللازمة للنظافة الدورية لكل فرد أقلَّ بكثير من الحالة الطبيعية ومن بقية المناطق في سوريا، ويُعاني المشردون من أجل الحصول على خيام كافية، ويضطرون في بعض الأحيان للإقامة في خيمة بصورة مشتركة، وهذا انعكس سلباً بشكل كبير على النساء نظراً لاحتياجاتهن الخاصة.
- يُعاني النظام الصحي في إدلب وما حولها من تداعيات الاستهداف العنيف والمركز لقوات النظام السوري والنظام الروسي؛ ما ساهم في خروج عدد كبير من المراكز الصحية عن الخدمة، ووفقاً لتقديرات عدد من المنظمات الإغاثية والإنسانية المحلية فإن عدد الأطباء في المنطقة يتراوح ما بين 500 إلى 600 طبيب، وعدد الأسرَّة في المراكز الطبية يتراوح بين 2500 إلى 3000 سرير، وعدد الأسرَّة في وحدات العناية المركزة 201 سريراً، و95 جهاز تنفس صناعي للبالغين وجميعها قيد الاستخدام، ونسبة الإحصائيات إلى عدد السكان في شمال غرب سوريا تظهر حجم العجز الصارخ.

في 14/ نيسان حذَّرت منظمة أطباء بلا حدود من أن النظام الصحي في إدلب الذي يتحمل فوق طاقته حالياً وتنقصه الكثير من الإمدادات سينهك في حال انتشار كوفيد-19

كما تُعاني منطقة الجزيرة السورية (دير الزور، الحسكة، الرقة) الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية ذات الأغلبية الكردية، من أوضاع مشابهة، وهي أيضاً تضمُّ أعداداً كبيرة من النازحين في المخيمات، وقد تسبَّب استخدام روسيا للفيتو بإلغاء ثلاثة معابر من المعابر الأربعة، وكان معبر اليعربية مع العراق أحد المعابر الملغاة؛ الأمر الذي تسبَّب في حرمان المنطقة من تلقي المساعدات الأممية بشكل مباشر، وأصبحت حصراً عبر النظام السوري، الذي يضع عراقيل بشكل متعمَّد ويقوم بعمليات ابتزاز منهجية تحدَّثنا عنها بشكل موسَّع في تقريرنا: العقوبات مرتبطة باستمرار الانتهاكات ولا تشمل المواد الطبية والغذائية، والتي لا يجب أن تكون عبر النظام السوري، وتحدَّث عنها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الصادر في 21/ شباط/ 2020، كما تحدث تقرير هيومان رايتس ووتش عن القطاع الطبي في تلك المنطقة والصعوبات المعقدة التي يواجهها بسبب إغلاق معبر اليعربية.

أما المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري فهي أفضل حالاً من منطقة إدلب وما حولها، ومن منطقة الجزيرة السورية، لكنها تُعاني بشكل أساسي من هجرة الكوادر الطبية، ومن الفساد الكبير في أجهزة النظام، ومن استنزاف الاحتياطي النقدي للدولة السورية في عمليات القصف والعمليات العسكرية والأجهزة الأمنية على حساب تعزيز القطاع والخدمات الطبية، وقد طالبت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن تقوم روسيا الدولة الغنية بمساعدة حليفها النظام السوري في ظروف انتشار فيروس كورونا المستجد فهذا أفضل بكثير وأقل تكلفة من القصف الجوي على المراكز الطبية والمدن والبلدات في إدلب وما حولها.

يعاني المجتمع في سوريا من سوء إدارة أزمة فيروس كورونا المستجد، على اختلاف مناطق السيطرة:

<u>واحد: في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري: يتجسَّد ذلك في النقاط الرئيسة التالية:</u>

1. أنكر النظام السوري وجود أية حالات إصابة بكوفيد-19 حتى 22/ آذار، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنَّ الحالة التي أعلن عنها أشار إلى أنها فتاة قادمة من خارج البلاد، إضافة إلى انعدام الشفافية في الإعلان عن حالات الإصابة والوفيات فهي بكل تأكيد أكبر بكثير من المعلن عنه؛ نظراً للاحتكاك المستمر مع الوفود والأشخاص والميليشيات الشيعية القادمة من إيران والعراق (أبرزهم حركة النجباء، لواء الإمام علي، لواء فاطميون، لواء فيلق القدس، أبو الفضل العباس، لواء حيدريون) عبر معبر البوكمال البري، ولم يقُم النظام السوري بإغلاق منطقة السيدة زينب المعروفة باكتظاظها الشديد بالإيرانيين والعراقيين الشيعة حتى 2/ نيسان.

2. لم تتخذ السلطات السورية أية إجراءات فعالة في سبيل الحدِّ من حركة العبور إليها من بقية الدول عبر المعابر الجوية، وبقي مطار دمشق الدولي يشهد حركة طيران مع العديد من الدول من بينها إيران.
3. مراكز الحجر الصحي غير مجهزة وتفتقر إلى أدنى درجات النظافة، ناهيك عن الشروط الصحية والطبية والإجراءات الخاصة المتعلقة بكوفيد-19، والتي من شأنها أن تسهم في الحدِّ من تفشي المرض في حال اكتشافه. وقد نشرت مواقع صحفية ومنصات على مواقع التواصل الاجتماعي صوراً ومقاطع مصورة تظهر الوضع المأساوي لمركز الحجر الصحي في منطقة الدوير عندما كان يقيم به قادمون على إحدى الرحلات من إيران.
4. لم يتَّخذ النظام السوري إجراءات جدية لمنع اكتظاظ المواطنين أمام مؤسسات البيع بالتجزئة وفي المناطق التجارية، كما استمر احتشاد الجماهير في الملاعب والصالات الرياضية دون أن يتبع النظام السوري أية إجراءات تحدُّ أو تمنع حضور المباريات ولم يفرض إجراءات تُلزمهم باتباع التدابير الوقائية، وفي ظلِّ الارتفاع الكبير لعدد حالات الإصابة المسجل بشكل يومي لم تُتخذ أية إجراءات تُقَيد احتشاد المواطنين في الساحات احتفالاً بإضاءة شجرة عيد الميلاد بل شهد بعضها حضوراً رسمياً بدون أية إجراءات احترازية تمنع من انتقال الوباء. وقد أشرنا إلى ذلك ضمن سلسلة واسعة من الأخبار على مدى الأشهر الماضية.

<u>اثنان: في مناطق سيطرة المعارضة في إدلب وما حولها:</u>

1. تُعاني مناطق سيطرة المعارضة من عدم وجود سلطة مركزية تُصدر تعليمات موحدة، وقد انعكس ذلك بشكل كبير على تفاوت تعامل الأهالي مع فيروس كورونا المستجد.
2. انخفاض درجة التوعية الطبية والدينية بمخاطر الاكتظاظ والتجمع، وقد لاحظنا اجتماع العشرات في بعض الأسواق، أو حضور الفعاليات الرياضية في الملاعب والصالات الرياضية، كما لم تتخذ السلطات المسيطرة أية إجراءات تحدُّ أو تمنع إقامة حفلات تخرج طلاب الجامعات داخل مقرات الجامعات على الرغم من الانتشار السريع للوباء في الآونة الأخيرة في مناطق شمال غرب سوريا، وبين النازحين في المخيمات على وجه الخصوص، حيث تسود بين الناس حالة من اللا مبالاة الناتجة بشكل رئيس عما تعرضوا له من عمليات قصف وتشريد وتعذيب من قبل قوات النظام السوري وحلفائه.

بناءً على ما سبق وبدون شكٍّ فقد يؤدي إهمال النظام السوري، وإدارته الكارثية للدولة السورية على مدى السنوات الماضية كلها خير مؤشر على ذلك، قد يؤدي إهماله واكتراثه في حماية العائلة والنظام الحاكم وحاشيته إلى وفيات واسعة بين المواطنين السوريين، ويجب أن نتذكر دائماً أن النظام السوري وحليفه الروسي متَّهمان بشكل أساسي بتدمير وقصف معظم المراكز الطبية في سوريا، وبقتل المئات من الكوادر الطبية بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وكذلك ما زال العشرات منهم في عداد المختفين قسرياً.

وإنَّ عدم الإفراج عن المعتقلين تعسفياً وبشكل خاص الموقوفين دون أية تهمة، وكبار السن، هو دليل واضح على مسؤولية النظام السوري الأساسية عن انتشار جائحة كوفيد-19 باعتباره يتحكم بمؤسسات الدولة وإدارتها، وقد فشل تماماً في حماية المدنيين السوريين، بل إنه سخرَّها لحماية العائلة الحاكمة والاستمرار في الحكم ولو تشرد 13 مليون مواطن سوري خارج منازلهم ولم يتمكن معظمهم من العودة إليها بسبب عمليات النهب والتدمير الواسعة التي طالتها.

خامساً: مرفقات:

(1) القتل خارج نطاق القانون يحصد 1734 مدنيا في سوريا في عام 2020 بينهم 99 في كانون الأول

(2) توثيق ما لا يقل عن 1882 حالة اعتقال تعسفي/ احتجاز في سوريا في عام 2020 بينهم 52 طفلاً و39 سيدة، من بينها 149 في كانون الأول

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، إلى الاعتقال والتَّعذيب والإخفاء القسري، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- لم تكتفِ الحكومة السورية بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلِّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- لم نُسجِّل قيام قوات النظام السوري أو الروسي أو التحالف الدولي بتوجيه تحذير قبل أية هجمة من الهجمات بحسب اشتراطات القانون الدولي الإنساني، وهذا لم يحصل مطلقاً منذ بداية الحراك الشعبي، ويدلُّ بشكل صارخ على استهتار تام بحياة المدنيين في سوريا.
- إنَّ حجم الانتهاكات وطبيعتها المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسَّقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.
- إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإن جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- انتهكت هيئة تحرير الشام القانون الدولي الإنساني، مُتسببة في مقتل العديد من المدنيين، وأضرار في مراكز حيوية مدنية.

- خرقت المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، متسببة في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.
- إن جميع الهجمات التي وثقها التقرير، ولا سيما عمليات القصف، قد تسبَّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضَّرر بالأعيان المدنيَّة. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنَّ الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
- إنَّ استخدام الأسلحة الناسفة لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يُعبِّر عن عقلية إجرامية ونية مُبيَّتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يُخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها."
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، ويجب التوقف عن استخدام الفيتو من قبل روسيا كونها طرف في النزاع السوري، وكذلك حظر استخدام الفيتو عند ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- يجب على مجلس الأمن إصدار قرار خاص بحظر استخدام الذخائر العنقودية والألغام في سوريا على غرار حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ويتضمَّن نقاط لكيفية نزع مخلفات تلك الأسلحة الخطيرة.
- على الأعضاء الأربعة دائمي العضوية، الضغط على الحكومة الروسية لوقف دعمها للنظام السوري، الذي يستخدم الأسلحة الكيميائية، وكشفَ تورطها في هذا الصَّدد.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضَّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.
- العمل على إعداد مشاريع تهدف لإعداد خرائط تكشف عن مواقع الألغام والذخائر العنقودية في كافة المحافظات السورية؛ مما يسهل عملية إزالتها وتوعية السكان بأماكنها.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، باعتبارها نُفِّذت من قبل أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة.
- تدريب المنظمات السورية على البدء بإزالة الألغام والذخائر العنقودية غير المنفجرة ورفع التَّوعية المحلية لمثل هذا النوع من المخاطر.
- إنشاء منصَّة تجمع عدداً من المنظمات السورية الفاعلة في مجال توثيق الانتهاكات والمساعدة الإنسانية؛ بهدف تبادل الخبرات مع المجتمع السوري.
- العمل على إعداد تقرير خاص عن استخدام الألغام في سوريا ومخاطر ذلك على المدنيين، وتحديد أبرز المواقع التي تمت فيها زراعة الألغام.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير.
- التركيز على قضية الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق واستخدام الذخائر المحرمة والبراميل المتفجرة.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسبَّبت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الكشف عن مصير قرابة 84 ألف مواطن سوري اعتقلتهم الأجهزة الأمنية وأخفت مصيرهم حتى الآن.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التَّقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.

- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- التَّوقف عن استخدام الأسلحة الحارقة في المناطق المأهولة بالسكان وتعويض الضحايا وذويهم عن جميع الأضرار البشرية والمادية، التي لحقت بهم من استخدام هذه الأسلحة، وتقديم العلاج لعشرات المصابين المدنيين.
- نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنَّت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.
- البدء في تحقيق اختراق في قضية المعتقلين عبر الكشف عن مصير 83 ألف مختفٍ لدى النظام السوري.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية):

- يتوجَّب على دول التَّحالف الدولي أن تعترف بشكل صريح بأنّ بعضَ عمليات القصف خلَّفت قتلى مدنيين أبرياء، وأن تحاول بدلاً عن الإنكار المسارعة في فتح تحقيقات جديَّة، والإسراع في عمليات تعويض الضحايا والمتضررين، والاعتذار منهم.
- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضَّغط عليها لوقف تجاوزاتها كافة في جميع المناطق والبلدات التي تُسيطر عليها.
- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه مسؤولية الدول الداعمة، وإنَّ استمرار تزويد قوات سوريا الديمقراطية بالسلاح والدَّعم مع العلم بأنها تقوم بانتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني يعتبر مساهمة في هذه الانتهاكات.
- على قوات سوريا الديمقراطية التَّوقف الفوري عن تجنيد الأطفال ومحاسبة الضباط المتورطين في ذلك، والتَّعهد بإعادة جميع الأطفال، الذين تمَّ اعتقالهم بهدف عمليات التَّجنيد فوراً.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- التَّعهد بالتَّوقف عن أيَّة عمليات اعتقال تعسفي، والتَّحقيق في الحوادث التي خلَّفت انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

- اتخاذ إجراءات عقابية بحق العناصر التي ترتكب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً.
- بذل جهود في عمليات إزالة الألغام على التوازي مع العمليات الإغاثية كلما أتيحت الفرصة لذلك.
- تزويد المنشآت والآليات المشمولة بالرعاية كالمنشآت الطبية والمدارس وسيارات الإسعاف بعلامات فارقة يمكن تمييزها من مسافات بعيدة.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي وأصدقاء الضحايا وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@sn4hr.org